التعليقة على كتاب سيبويه

التعليقة على كتاب سيبويه


مطبعة الأمانة
٣ شارع جزيرة بدران شبرا - القاهرة


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

جرت عادة المحققين أن يقدموا لكتب التراث بمقدمات تشمل معلومات عن حياة ... المؤلفين مولداً ونشأة ووفاة، متعرضين لأبرز الجوانب المؤثرة في حياة أولئك الرجال ، بالكشف عن شيوخهم وتلاميذهم ، والحياة العلمية في عصورهم ، وما شابه ذلك ، ليصلوا بالقارىء إلى العمل الذي يقدمونه إليه فيخصونه بشيء من التفصيل .

وما عساني أن أقول عن رجل وُصف بأنه أوحد زمانه في علم العربية (١) . وإمام وقته في علم النحو (٢) ، انتهت إليه رياسة علم النحو ، وقد أخذ عنه النحو أئمة كبار كابن جني وأبي الحسن الربعي (٣) . رجل كان أهل بغداد يقولون في زمانه : لو عاش سيبويه لاحتاج إليه .

وكان تلميذه ابن جني يصفه بقوله : « ... وما كان - مع ذلك - يضع نفسه ، فإنه كان فوق كل من نظر في هذا العلم ، ولو عاش أبو العباس وأبو بكر وطبقتهما لأخذوا عنه بلا أنفة ، ولو أدركه الخليل وسيبويه

---

(١) معجم الأدباء ٣/١٠ .
(٢) تاريخ أبو الفداء المؤيد ١/١٢٥ ، مرآة الجنان ٢/٤٠٦ .
(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٠٧ .

لـكانا يقرآن له ، ويتجملان به » (١) . ماعسانى أن أضيف وقد تناول الباحثون سيرة الرجل بالدرس والاستقصاء ، فمنهم من أفرد له كتاباً مستقلا ، سبق فيه إلى الـكشف عن شخصيته حتى أصبح ذلك البحث المطول مرجعاً لـكل من تصدى لنشر أثر من آثاره .

أجد نفسى اليوم لن أقول إلا ماقد قيل ، وما أرانى أقول إلا معاداً مكروراً ؛ فأبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى المتوفى سنة ٣٧٧هـ - ٩٨٧م أصبح من الشهرة فى هذا الزمان بمكان ، وهو وإن كان مشهوراً فى زمانه وبعد وفاته ،خاصة بين طلاب العربية بعامة ،والنحو والصرف بخاصة ، إلا أنه بعد أن نشرت أعماله : وأصبحت لا تخلو منها مكتبة ، ولا يغفلها باحث فى الدراسات النحوية والصرفية،أقول : بعد أن ظهرت أعماله إلى النور خلال العقدين الماضيين ، أصبحت الترجمة له لاتعنى غير تـكرار المقولات - وإن اختلفت الأساليب -

ولست هنا معتذراً عن واجب ، إلا أنى أعتذر عن إثقال هذا الأثر الذى بين يدى القارىء بما سبقنى إليه الباحثون الذين أسهموا فى إخراج مكتبة أبى على دراستى إلى النور ، وماسطرته دراستى المطولة عنه وعن كتابه الذين بين يديك اليوم ، ولما كانت تلك الدراسة لم تر النور بعد

---

(١) شاكر الفحام ، أبو على الفارسى النحوى ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، ج ٤ ، مج ٥٨ ، ذو الحجة ١٤٠٣هـ /أكتوبر ١٩٨٣م ص٧٤٨ ، ص ٧٥٢ الفقرة ١١ ، ٢٢ .

ـ وأرجو أن تظهر قريباً ـ كان لزاماً على وأنا أقدم هذا الكتاب أن أقف معرفاً به .

التعليقة على كتاب سيبويه :

لم تتعرض لذكر التعليقة كتب الوراقين القدامى ، كالفهرست ، ولا الكتب التى أرخت للنحاة وآثارهم كطبقات النحويين واللغويين ، أو إنباه الرواة على أنباه النحاة ، أو نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، ثم إن كتب التراجم الأخرى ـ القديمة منها خاصة ـ لم تنص عليها ، فلم ترد ضمن ما سجل له ياقوت فى معجم الأدباء من كتب ، ولا فى القائمة التى أوردها ابن خلكان ، وأول ما يلقانا ذكر «التعليقة» عند ابن خير الأشبيلى فى فهرسة ما رواه عن شيوخه وأنها فى سفرين (١) ، ثم السيوطى (٢) ، ويليهما أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده (٣) .

وهذه المصادر تقف بالقارىء عند ذكر العنوان فحسب ، الأمر الذى جعل بعض الباحثين المحدثين يشك فيما إذا كان للفارسى كتاب بشرح سيبويه إلا ما وجد فى حاشية الأمير على المغنى من إشارة إلى رأى نص عليه الفارسى فى شرحه لكتاب سيبويه (٤) .

---

(١) فهرسة ما رواه عن شيوخه /٣١٨ .

(٢) انظر بغية الوعاة /٢١٧ .

(٣) انظر مفتاح السعادة ١٧١/١ ، حاجى خليفة ، انظر كشف الظنون /١٤٢٧ .

(٤) انظر من أعيان الشيعة /٥٨٢ ـ ٥٨٣ ، ثم انظر ذلك الرأى فى حاشية الأمير على المغنى ٦٢/١ .

وكان (GUSTAV FLUGEL) قد عرض لكتب أبى على ، فذكر التعليقة فى معراض حديثه عن أبيات الإعراب ، وكأنهما عنده كتاب واحد ، ولم يذكر أنه اطلع على شىء منهما (١) .

ثم تتتابع دراسات المحدثين فتروى عن هؤلاء أقوالهم حول التعليقة ، وتخلو بعض الدراسات من الإفادة عنها حقيقة ووجوداً . ويظل أمر التعليقة غامضاً حتى عهد قريب ، حين ازداد إقبال الدارسين على تراث أبى على يدرسونه وينشرونه ، وعندما نفضوا الغبار عنه ظهرت التعليقة ، وكان لى شرف التعلق بها ، والتعليق عليها .

وقفت على نسخة التعليقة فى مكتبة شهيد على برقم ٢٣٥٧ ، وأتعبت نفسى فى سبيل الحصول على نسخة أخرى ، راسلت المكتبات فى العراق وألمانيا ودبلن ، وزرت المكتبات الشهيرة فى تركيا والشام ومصر والمغرب وانجلترا وإسبانيا وفرنسا ، اتصلت بالمكتبات الجامعية فى المملكة العربية السعودية ، وبمراكز البحث العلمى فيها ثم بالباحثين من ذوى الشأن ، طلباً لنسخة أخرى للتعليقة ، زرت ألمانيا الغربية ، وقابلت الدكتور فؤاد سزكين ، مؤملاً أن أجد عنده خبراً جديداً عنها ، وكان يومئذ يعدّ كتابه (تاريخ التراث العربى) للطبع ، فتفضل علىّ بتصوير للزمة التى تناولت الفارسى .

وعلى الرغم من عدم ذكره لنسخة أخرى غير التى عرفت ، إلا أنى

---

(١) Die Grammatischen Schulen der. Araber, P. 111.

استفدت من توثيقه ، فجزاه الله خيراً (١) .

صحبت أبا علي الفارسي فترة ليست بالقصيرة ، أدركت من خلالها كيف كان ابن جنى مصيباً عندما ترك الموصل ولازمه حتى لقى الفارسي ربه، وعرفت أيضاً السبب الذى جعل تلميذه على بن عيسى الربعى يلازمه نحواً من عشرين سنة ويأبى أن يفارقه على الرغم من تمكنه من النحو،وشهادة الفارسى له بذلك وأنه لو سير الشرق والغرب لم يوجد أنحى من الربعى . عرفت السبب فى كثرة تلاميذ الرجل ، وسر إقبال الباحثين على أعماله درساً ونشراً ، ولم أكد أنهى دراستى العالية التى تناولت « التعليقة » من حيث مادتها محتوى وأسلوباً ، ومقارنة بما يشاكلها من شروح « الكتاب » فى القرن الرابع الهجرى حتى ازددت تلمذاً بها ، لأبدأ مرحلة جديدة فى التلمذة على أبى على الفارسى، أجلت النظر فى مخطوطة « التعليقة » وقرأتها من أولها إلى آخرها ، وتبين لى تمام الكتاب وخلوه من النقص والخرم ، كما ظهر لى وضوح هذه النسخة التى لا أزال أدعو الله أن يكشف لى عن أخرى ، عندئذ عقدت العزم على تحقيقها مستعيناً بالله على ذلك ، فهو وحده المستعان ، ومنه التوفيق ، وعليه توكلت ، وهو حسبى .

(١) Geschichte des Arabischen Schrifttums , IX P. 107, 312.

أبو على والتعليقة :

لم أر أحداً يعاب بالتفرد بكتاب سيبويه والإكباب عليه غير الفارسى[1] وهذا وإن كان عيباً إلا أنه فى ضمنه شهادة بقدرة أبى علىّ على فهم « الكتاب » ومعرفة أسراره ، ولعلها تنتقض ما وصف به من غيظ على أبى سعيد السيرافى وحسد له على ما تم له من تفسير كتاب سيبويه[2] .

فإن كان أبو على متفرداً بكتاب سيبويه فلعله كان يرمى إلى أن يكون رأساً فى هذا العلم[3]، وقد كان له ما أراد ، فمسائله فى النحو تدور موضوعاتها حول كتاب سيبويه ، والإيضاح إنما هو مختصر ميسر لكتاب سيبويه ، أما التعليقة فشهادة لا تقبل الشك على عمق معرفة الفارسى بمشكلات « الكتاب » .

لكن ظهور مزايا شرح السيرافى على تعليقة الفارسى[4] أمر لا يقبل الشك ، وذلك أن الشرح تقصّى أبواب الكتاب كلها ، وشرح دقيق مسائله وجليلها وفتق المسائل التى أجملها سيبويه ، ووضح ما أغمض منها بل لقد أنشأ أبواباً جديدة لرؤوس بعض المسائل الواردة عند سيبويه ،

---

(١) انظر الامتاع والمؤانسة ١/١٣١ ، معجم الأدباء ٣/٢٠١ .

(٢) انظر المصدرين السابقين . وانظر الرمانى النحوى /٧٤ ـ ٧٥

(٣) روى عن الخليل قوله : « اذا أردت تعلم العلم لنفسك ، فاجمع من كل شيء شيئا ، واذا أردت أن تكون رأسا فى العلم فعليك بطريق واحد انظر ، معجم الأدباء ١/٧٣ .

(٤) انظر كشف الظنون /١٤٢٧ .

استشماراً منه لحاجة القارىء إلى تلك الإضافات ، ملتمساً العذر لسيبويه في عدم تقصيها (١) ، فيَسّر شرحه فهم كتاب سيبويه ، ولو قدر له الخروج إلى النور لاختفت الشكوى من صعوبة الكتاب .

أما «التعليقة » فمنهجها ينفي أن تكون استقصاء لشرح عبارة الكتاب ويعطي الدليل على أن مؤلفها لم يهدف إلى ذلك ، وإنما كان هدفه أن يبين ما غمض من نصوص سيبويه مشققاً المعاني تارة ، ومقتضياً لها تارة أخرى .

إن من يقرأ « التعليقة » يستطيع أن يتصور أن أبا علي كان يقرأ في كتاب سيبويه ، أو أن أحد تلاميذه كان يقرؤه عليه ، حتى إذا مرت عبارة يُظن أنها غامضة ، أو يلاحظ رسم الاستفهام على وجوه الطلاب عند طرقها مسامعهم ، ترى الفارسي يعلق عليها بقدر الحاجة لكشف الغموض ، فنراه يتوسع في التعليق تارة ، ويختصره تارة أخرى ، ويتوقف عند بعض الأبواب كثيراً ، ولا يكاد يقف عند بعضها الآخر ، بل إنه في أحيان كثيرة يكتفي بذكر عنوان الباب ، والتعليق على بعض الأفكار الواردة فيه ، وقد يهمل كل شيء في الباب ماعدا ذكر العنوان ، كما أنه أحيانا لا يعرج على ذكر عنوان الباب ، لكنه يشرح بعض مشكلات النص تحته .

من أجل هذا ونحوه مما سيتضح بعد قليل ، يظهر البون شاسعاً بين

---

(١) انظر الأبواب التي ولدها من الباب الذي عقده سيبويه بعنوان « باب ما يحتمل الشعر » وهي منشورة محققة .

شرح أبي سعيد وتعليقة أبي على ، لكن أن يولّد ذلك حسداً في نفس أبي على ، هذا مالا أظنه ، لأن قدرات الفارسي تؤهله لصنع عمل مشابه ولا تنقصه الآلة ولا البصر بأسرار كتاب سيبويه ، ولعله بمنهجه هذا كان يريد أن يختط لنفسه طريقاً مميزاً في معالجة معضلات (الكتاب) دون أن يثقل على طلابه بشرح نصه كاملاً ، ولعله آثر الاختصار وألا يشرح من الكتاب إلا ماتدعو إليه الضرورة . وربما كان هذا المنهج هو الذى جعل الفارسي لايتقيد أحياناً بنقل نص سيبويه ، إذ تراه يختصره حيناً ويبتره حيناً آخر ، ويسوقه بالمعنى في مواضع كثيرة ويداخل عبارة سيبويه بتعليقاته كثيراً .

والاختصار هو الطابع المميز للتعليقة ، وسيجد قارئها نفسه محتاجاً للعودة إلى كتاب سيبويه لمعرفة المعنى الذى قصده أبو على ، فمن أمثلة الاختصار هذه قوله :

« قال سيبويه : بَعُد (كَمْ ، وإِذْ) من المتمكنة »(١) . وهو هنا إنما يشير إلى قول سيبويه :

« والوقف في قولهم : اضربه في الأمر ، لم يحركوها ، لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة ، فبعدت من المضارعة بُعد كَم ، وإذْ من المتمكنة »(٢) .

---

(١) التعليقة ٤/ب .

(٢) الكتاب ٤/١ .

وتعليق أبي عليّ على هذا النص لا يفهم إلا بالعودة إلى عبارة سيبويه نفسها ، ليدرك ما يشير إليه أبو علي عند قوله : « قال أبو علي : بُعْدُ كمْ من الأسماء المتمكنة ، إذ معنى حرف الاستفهام قائم فيه ، وأنه لم يتمكن في موضع كما تمكن (عَلُ) في قولهم : (مِنْ عَلُ) ، فلما لم يتمكن لم يحرك بحركة في حال البناء ، كما لم يحرك فيه فعل الأمر لما لم يشبه الاسم ، ولا أشبهه ما يشبهه » (١) . فإذا كان القارىء يرى في قول أبي علي هذا تفسيراً لعبارة سيبويه السابقة ، فإني لا أبوح بسر إذا قلت إني أراه قد زاد الغموض غموضة ، وأن الرجوع إلى كتاب سيبويه وإعادة النظر في نصه قد يكون أهون من كد الذهن في عبـارة أبي علي هذه يرحمه الله .

ومثل ذلك قوله : « قال : (أي سيبويه) مُنْذُ فيمن جرَّ بها » (٢) . الناظر في هذا النص لن يدرك من خلال القراءة الأولى له لم ساقه أبو علي بهذه الطريقة لا لشيء ، إلا للاختصار الشديد الذي آثره . ومثله قوله أيضا : « قال سيبويه : غير متحرك ولا منون » ، لم يبين ما المقصود بذلك ، حتى إنه عندما فسر هـذه العبارة لم يرجع الضمير المنوى في (متحرك ، ومنون) إلى معلوم ، فهو يقول : « قال أبو علي : يريد : ليس بمتحرك في النية ، كما أن حروف الإعراب في (رَحًا ، وعَصًا) في موضع حركة هذا » (٣) .

---

(١) التعليقة ٤/ب .
(٢) التعليقة ٤/ب .
(٣) انظر التعليقة ٦/ب .

وأكثر نُقُول أبى على عن سيبويه على هذه الصورة ، كما أن الغالب على تعليقاته دورانها حول الفكرة التى اجتزأ منها النص ، لا أن يقصر شرحه على النص المنقول وحده .

وربما يعجب القارىء من أسلوب أبى على فى كثير من الأحيان إذ يجده ينقل النص عن سيبويه ، ثم يعلق عليه ، وبعد ذلك لايخرج القارىء بفكرة واضحة عن ذلك النص ، على نحو قوله : قال (سيبويه) : « ولم يسكونا ليسكونا » .

قال أبو على : يعنى الفاعل الذى يتعداه فعله ، والمفعول الذى يتعداه فعله (١) .

وقوله : « قال (سيبويه) : وقد يفارقه » قال أبو على : أى زيداً ونحوه فى الجزاء والاستفهام ومواضع أخر (٢) .

ونحو قوله : « قال (سيبويه) : وتفسيره تفسير الأول » .

قال أبو على : أى جعلوا فيه الواحد موضع الجمع ، والنكرة موضع المعرفة كما فعل بالأولى (٣) .

والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى ، فهى منتشرة فى التعليقة من أولها إلى آخرها .

حقا لقد كان فى مثل هذه التعليقات تبيين لمسائل خفية عند سيبويه ،

---

(١) انظر التعليقة ق ١٣/ب .

(٢) التعليقة ق ١٨/ب .

(٣) التعليقة ق ٢١/ ا .

لكن قراءة التعليق على الفقرة المنقولة من الكتاب وحده لا يكفى ، وقد لا يضيف إلى علم القارىء جديداً ، فيكون لزاماً - والحالة هذه - العودة إلى كتاب سيبويه للاطلاع على الفكرة العامة التى يدور حولها التعليق . وبعبارة أخرى فإن أغلب هذه التعليقات كان الأولى بها ألا تفصل عن متن (الكتاب) .

ومن أجل ذلك كان علىّ وأنا أقدم التعليقة ، أن أردف أفكارها بتوضيح من شرح السيرافى أو الرمانى ، وقد أضطر إلى نقل عبارة سيبويه نفسها ليتضح المقصود من تعليق الفارسى .

ومادمنا نتحدث عن منهج التعليقة وأسلوب صاحبها ، فإنا نراه أحيانا يلجأ إلى إعراب نص سيبويه ليصل من خلال ذلك إلى المعنى الذى يروم وهذا يجعلنا نعتقد أن أبا على يجعل الإعراب فرعاً للمعنى ، فهو يقول مثلا:

قال (سيبويه) : فيكون الأول حرف إعراب .

قال أبو على : فيكون : جواب لقوله : ولم تكن منوّنة ، ولم تلزمها الحركة ، أى لم يكن الفعل منوناً ، والحركة لازمة له ، كما كان الاسم منوناً والحركة لازمة له ، وتكون الألف حرف إعراب ، والنون بدلاً من الحركة والتنوين فى الحركة والتنوين فى الفعل ، كما كانت الألف حرف إعراب فى الاسم ، والنون بدلا من الحركة والتنوين (١) .

ومثال آخر على توظيف أبى على الإعراب فى سبيل توضيح معانى

(١) التعليقة ق ٧/ب .

نصوص الكتاب ، يقول : « قال (سيبويه) : ومثل قولهم : مَنْ كانَ أخاكَ قول العرب : ما جاءتْ حَاجَتَك » .

قال أبو علي : (ما جاءت حاجتك) في موضع رفع بالابتداء ، وهو استفهام ، (وجاءت) بمعنى (صارت) في هذه الكلمة دون غيرها ، وفيه ضمير ما ، وحاجتك ، منتصبة لأنها خبر صار .. »(١) .

وهكذا نجد أبا علي لا يكاد يطيل الوقوف عند كثير من أبواب الكتاب إلا ما يجده مستحقاً للإيضاح ، لكنه إذا تصدى للتعليق على جزئية ما أتى بالعجب في المسألة ، واستقصى جوانبها . ولعل من الأمثلة القريبة لمثل هذه الوقفة ، معالجته لقول سيبويه : « ذهبتُ الشامَ شبّهه بالمبهم »(٢) . فقد تناول أبو علي المكان المختص وفرق بينه وبين المبهم ، وصحح ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي من أن قولنا : « ذهبتُ الشام ليست مثل دخلتُ البيت » محتجاً بأن الشام والبيت في مثل هذين المثالين موضع مختص ، وليس بمبهم إن لم يكن (البيت) أقعد في الاختصاص من (الشام) ويقوده الاستطراد إلى بيان ما يجمع بين الفعلين في هاتين الجملتين من كونهما لا يتعديان إلى مفعول إلا بحرف الجر ، وأن حرف الجر حذف في الجملتين للاتساع ، وإلى التعرف على المصدر الذي اشتق منه الفعل ، ثم معرفة نظائر هذه الأفعال مما لا يتعدى إلى المفعول إلا بواسطة ... »(٣) .

---

(١) التعليقة ق ١٤/١أ .

(٢) الكتاب ١/١٥ .

(٣) انظر التعليقة ق ١١ .

ولعل القارئ الكريم وهو يرى جل الأمثلة التي أسوقها هنا وقعت في صدر التعليقة، فيتوهم أن أسلوب أبي علي قد يتغير في وسطها أو آخرها وأبادر فأقول: لقد كان الاختيار متعمدًا وذلك لكي يراها القارئ في الجزء الذي بين يديه، لا أن يضطر إلى الانتقال إلى البحث في بقية الأجزاء، وأقول له: إن أسلوب أبي علي واحد في التعليقة كلها وماينطبق على الجزء الأول منها نجده تمامًا في آخر أقسامها.

لكن لا يعني هذا أن التعليقة خلت من المناقشات المستفيضة لبعض المسائل النحوية التي هي في نظر القارئ بحاجة إلى توضيح، وليسمح لي القارئ بمثالين أسوقهما دليلاً على قدرة الفارسي على الإفاضة في بسط القول وعرض الأدلة، وتقليب وجوه المسألة، واستدعاء أطرافها والوصول بالقارئ إلى حُجج منطقية مجردة، قد تصل به إلى حد الملل.

المسألة الأولى: تعليق الفارسي على الباب الأول من أبواب الكتاب وهو قول سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية»(1)، فبيّن أن الذي وضع عليه الكتاب التنوين في (علم). وأن (ما) استفهامية، و (الكلم) مبتدأ، وخبره (ما)، وأن الجملة في موضع نصب على تقدير: هذا باب أن تعلم ما الكلم، وأن فاعل (علم) المخاطب، ثم أخذ في بيان أن العلم في باب التعدى على ضربين:

ضرب يتعدى إلى مفعولين، وضرب يكون بمعنى العرفان، فلا يجاوز

(1) الكتاب 1/2.

مفعولاً كما لا يجاوز (عرفت) مفعولاً . وأثبت أبو على أن العلم فى قول سيبويه (هذا باب علم ما الكلم من العربية) من الضرب الأول الذى يتعدى إلى مفعولين ، وأن (علم) فى تقدير (أن تعلم) وإن لم يضف إلى ضمير المخاطب ، قال : « كأنه جواب سائل سأل : ما الكلم ؟ فقال : هذا باب أن تعلم ما الكلم » ، وبيّن أنه يدخل فى ذلك جميع أقوال سيبويه فى سائر الكتاب : اعلم أن كذا وكذا ...

ناقش أبو على نفسه مناقشة الخبير بالمسألة ، وقلب أوجه الاحتمالات فى هذا الاستعمال ، على نحو أن يذهب بالمصدر الذى هو (عِلْمٌ) مذهب ما لم يسم فاعله ، وأن ذلك لا يجوز إذا جعلت (ما) استفهاماً ، كما أنه لا يجوز أيضاً إضمار المصدر فى قوله (أن يعلم) لتصير (ما الكلم) فى موضع نصب ، وعلل ذلك بأن المفعول المنتصب حكمه أن يكون مرتفعاً فى المعنى المقام مقام الفاعل ، كما أنه لا يجوز أيضاً حذف التنوين من (علم) وإضافته إلى ما كان حكمه أن يكون بمعنى الذى ، كأنك قلت : علم الذى هو الكلم ، فلو جعلته استفهاماً لم يجز أن تضيف (عِلْم) إليه ، لأن الجمل لا تكون فى موضع جر بإضافة الأسماء إليها ، إلا ما جاء من إضافة الظروف الزمانية إلى الجمل ، وهذا شيء مقصور عليها .

وبيّن أبو على أنه إن كان من (العلم) الذى يتعدى إلى مفعول واحد وأضفت ، ثم قدرته بـ (أن تعلم) أو (أن يعلم) لم يحتج إلى إضمار مفعول ويكون (ما الكلم) فى موضع اسم منصوب إن قدرته بـ (أن تعلم) أو مرفوع إن قدرته بـ (أن يعلم) وإن كان مجروراً فى اللفظ .

ثم انتقل أبو على بعد ذلك إلى بيان أوجه استعمال (ما) الواردة في الباب ، فذكر أنها على ضربين :

تكون اسماً ، وتكون حرفاً ، ثم أخذ فى تفصيل وجوه كل ضرب فذكر للاسمية أربعة وجوه :

— فهى تكون بمعنى الذى ، فتلزمها الصلة كما تلزم الذى .

— وتكون بمعنى الاستفهام ، ولا صلة لها على هذا المعنى .

— وتكون بمعنى المجازاة ، ولا صلة أيضاً فيها .

— وتكون بمعنى اسم منكور ، كالتى فى قوله عز وجل : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ إذ التقدير : بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم .

أما إن كانت (ما) حرفاً فإنها تأتى فى الوجوه التالية :

- تكون هى ومابعدها فى تأويل المصدر نحو (يعجبنى ماصنعت) أى صنيعك .

- وتكون وهى مصدر بمعنى ظرف الزمان ، كالتى فى قولك : لا أكلمك ما اختلف الليل والنهار .

- وتكون كافة للعامل عن عمله ، فتكف (رُبَّ ، وإنّ ، وبَعْدَ) عن عملها .

- وتكون نافية كما فى قولك : مازيد منطلقاً .

- وتكون مزيدة للتوكيد كالتى فى قوله تعالى : ﴿ مِمَّا خطيئاتِهم ﴾ .

ثم يعود بعدئذ ليتحدث عن (عِلم) فيبين أن (ما) فى الباب عوضت

من الفعل فى (أما هذا باب علم ما الكلم) على أن تكون (عِلْم) بمعنى (أن تعلم) ، و (ما) استفهام ، و (الكلم) مبتدأ خبره (ما) ، والجملة فى موضع نصب ، وتكون (علمت) المتعدى إلى مفعولين ، لأن (علمت) التى فى معنى (عرفت) لاتماق .

ثم أشار إلى وجه آخر من وجوه احتمالات تفسير هذا العنوان ، وهو جواز تنوين (علم) ، ولاتكون (ما) استفهاماً ، بل تكون بمعنى (الذى) ، كأنك قلت : (هذا باب أن تعلم الذى هو الكلم) ، فحذف (هو) من الصلة وقاس هذا الحذف على قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿ تَمَاماً على الّذِي أَحْسَنُ ﴾ (١) «ومثلاً مابَعُوضَةٌ » (٢) . بالرفع لما بعد (ما) بتقدير : هو أحسن ، وهو بعوضة .

أما عندما تكونُ (ما) بمعنى (الذى) فإنك تضمر مفعولا ثانياً ، وتقديره بـ (أن تعلم) أو (أن يعلم) .

وذكر أنه يجوز أيضا (هذا باب علم) بالتنوين ، ونصب (الكلم) ، على أن تجعل (ما) زائدة ، كالتى فى قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيْثَاقَهُمْ ﴾ ويكون التقدير (هذا باب أن تعلم الكلم) .

كما بين أنه يجوز (هذا باب علم ما الكلم) على أن تجعل (ما) زائدة،

---

(١) انظر التبيان فى اعراب القرآن ٥٥٠/١ ، اتحاف فضلاء البشر /٢٢٠ .

(٢) انظر معانى القرآن واعرابه ١٠٤/١ .

وتنوى بـ (عِلْم) ما لم يسم فاعله ، كأنك تقول : (هذا باب عِلْمِ الـكلم) كقولك : عجبتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ .

ويجوز أيضاً (هذا باب عِلْمِ ما الكلم) على أن تجعل (ما) زائدة ، كأنك قلت : (هذا باب علم الـكلم) .

ويجوز أخيراً : (هذا باب علم ما الـكلم) على أن تجعل (ما) بمنزلة (الذى) ، وتضيف (عِلْماً) إليه (١) .

فإذا قارنا ماجاء فى التعليقة بما كان أبو على سطره فى كتبه الأخرى من تفسير هذا الباب ، رأيناه لا يفسره فى الإيضاح ولـكنه يفرد بابا خاصا للحديث عن (ما) ، وحديثه فى الإيضاح كان حول عمل (ما) عمل (لَيْسَ) فى لغة أهل الحجاز ، من حيث أشبهتها فى نفى الحال ، والدخول على الابتداء والخبر (٢) .

كما أن أبا على قد جعل الباب الأول من أبواب المسائل العسكريات الأربعة خاصا لبيان « علم ما الـكلم من العربية » ، ولـكنه هنا لم يتعرض لأوجه احتمالات استعمال كلمة (عِلْم) كما فعل فى التعليقة ولم يخص (مَا) بإشارة خاصة ، بل شرع دون تمهيد ليقول : إن الـكلام يأتلف من اسم وفعل وحرف وفصّل فى الحديث عن كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة

---

(١) انظر التعليقة ق ١ – ٣ .

(٢) اثبت المحقق فى الهامش ١٠٩/١ ماجاء من وجـوه استعماله (ما) مما ذكر فى التعليقة .

مسترشداً بأقوال سيبويه ومن بعده من النحاة مفنداً آراءهم مخضعاً أقوالهم للنقد والمناقشة ، ولم يدخل فى هذا الباب شيئاً خارجاً عن هذه الأقسام الثلاثة (١) .

ومن خلال النظر إلى المسائل العسكريات يتبين أن أبا على رتبها ترتيباً منطقيا ، فجعل الباب الأول للتعريف بأقسام الكلم مفردة ، وبعد أن حدد هذه الأقسام وأصبحت معلومة لدى القارىء ، انتقل إلى الكلام عنها مؤتلفة فيما يسميه أهل العربية . (الجُمَل) ، وبعد أن أصبحت الجملة معلومة لدى قارئه نبهه إلى ما يشذ منها فى الباب الثالث ، حتى إذا أصبح على علم بذلك كله عرّفه أن أواخر الكلم قد تخضع لتأثير العوامل وقد لا تخضع ، فعقد لذلك « باب البناء والإعراب » وبه تتم معرفة أوجه كلام العرب إفرادا وائتلافاً ، وما يشذ فى الاستعمال ثم تأثر هذه الكلم بالعوامل الداخلة عليها . إنها نظرة منطقية أوحتها إلى أبى على قدرته على الاستنباط وسيطرته على زمام علم العربية ، ويبدو أن بهذا المنهج يحاول أن يميز بين كتبه فلا يجعلها نُسخاً متكررة ، ولا يحشو بعضها بما يمكن أن يتسع له المجال فى كتاب آخر ، وقد لحظ الدكتور الشلبى المنطق والفلسفة فى هذه المسائل وأشار إلى ماقرره أبو على من أصول عامة تتصل ببناء الكلمة وبالصناعة النحوية والأسلوب (٢) .

---

(١) المسائل العسكريات ص ٢٣ ـ ٢٩ .
(٢) من أعيان الشيعة ٤٤٢/٤٩١ .

ولست أرى فى المسائل العسكريات الغموض الذى أشار إليه خاصة إذا قارنا هذه المسائل بكتاب الحجة أو حتى بالتعليقة (١)، لكنها ليست فى سهولة الإيضاح على كل حال .

ويبدو أن حديث أبى على هنا عن (ما) كان مختصراً، لذا فقد خص هذه الأداة (ما) بمسألة خاصة من المسائل الشيرازيات فصّل فيها ما كان أوجزه هناك (٢) لكنه عاد فزاد التفصيل تفصيلا عندما عقد باباً فى المسائل البغداديات لبيان وجود (ما) (٣) .

وبعد مناقشة مستفيضة لأحوال (ما) الاسمية والحرفية ، ألحق أبو على مسائل أخرى تتعلق بها (٤) .

ـ كالمسألة التى تتحدث عن (كيما) فى قول الشاعر (٥) :

مِنْ طَالِبِيْنِ لِبُعْرانٍ لَهُمْ شَرَدَتْ
كَيْمَا يَحُسُّونَ مِنْ بُعْرانِهِمْ خَبَرَا

ـ و (ما) فى قول سيبويه فى الكتاب : هذا باب علم ما الكلم فى العربية (٦) وحديثه هنا لا يخرج كثيراً عما فى التعليقة .

---

(١) من أعيان الشيعة /٤٤٢ .
(٢) المسائل الشيرازيات / ق ١٢٨ ـ ١٣٥ .
(٣) المسائل البغداديات /٢٤٩ ـ ٣٤٧ .
(٤) من أعيان الشيعة /٤٧٠ .
(٥) المسائل البغداديات /٣٤٩ .
(٦) المسائل البغداديات /٣٦٥ .

ـ ومسألة عن إجرائهم (ذا) (مع) (ما) بمنزلة (الذى)[1] .

ـ وأخرى عن قراءة من قرأ « وإن كلٌّ لمّا جميعٌ لدينا مُحْضَرون » و « وإن كلُّ نفسٍ لمّا عليها حافظٌ »[2] :

وإذا صحت نسبة المسألة الواردة في أقسام الأخبار إلى أبى على فإن حديثه فيها عن قول سيبويه «هذا باب علم ما الكلم من العربية» لايتجاوز حدود الاختصار لما فصله في البغداديات والشيرازيات والتعليقة على الرغم من ذكره أن لذلك خمسين وجهاً من الاحتمالات[3] .

ومن الأمور البارزة التى وقف عندها أبو على ملياً « حروف المد واللين » .

فبين معنى اللين فيها ، لأنها ليست شديدة الاعتماد على مواضعها ، فيمتنع لذلك جرى الصوت معها وإمتداده بها كما يمتنع في سائر الحروف[4] .

كما أثبت بالحجة أن هذه الحروف اللينة تجيء حروف إعراب ودلل على أن الواو في (أخوك) وبابه حرف الإعراب لاعلامة الإعراب

---

(١) المسائل البغداديات /٢٧١ .

(٢) المسائل البغداديات /٣٨١ .

(٣) انظر ، من أعيان الشيعة /٥٦٢ ـ ٥٦٩ ، مجلة دراسات ، مج ٦ ، أيار ١٩٧٩م ، العدد الأول ، ص٣٩ .

(٤) التعليقة ٥/ أ .

ودلالته ، وقاس ذلك على قولهم (امرؤ ، وابنم) إذ الهمزة فى امرىء والميم فى ابنم حرفا إعراب وليسا بدلالتى إعراب ، فتكون حروف اللين فى أخيك ونحوه حروف إعراب ، وأن حرف اللين فى مثل (أخيك) لام مثل الميم فى (ابنم) ، كما ساق دليلا آخر على كون حروف العلة فى مثل (أخيك) حروف إعراب لاعلامة إعراب هو قولهم : فوك وذو مال « قائلا : ألا ترى أن (ذو) لايخلو من أن يكون الحرف فيه كما قالوا : للإعراب أو حرف إعراب كما يقول سيبويه ، فلايجوز أن يكون علامة للاعراب دون أن يكون حرفه ، لأنه يلزم من ذلك أن يكون الحرف يبقى على حرف واحد ، وذلك غير موجود فى شىء من كلامهم » . ورد على من يعترض بأنه ليس فى كلام العرب اسم على حرفين أحدهما حرف لين ، مبيِّنًا علة العرب فى ذلك ولكن تلك العلة لاتنطبق هنا وأنها مأمونة من أجل الإضافة ، فإذا أفردوا قالوا : (فَمٌ) فأبدلوا الميم من الواو . واحتج على من يقول بأن حرف اللين فى (أخيك) للإعراب وليس بحرف إعراب بأنه « يلزمه أن يكون الحرف فى (ذو) أيضا للاعراب دون أن يكون حرف الإعراب ، فإذا كان كذلك فقد جعل الاسم على حرف واحد ، وذلك فاسد عند الجميع ، لأنه إذا لم يجز أن يكون الاسم على حرفين أحدهما حرف لين ، فإنه لايجوز أن يكون على حرف واحد » .

وفى القسم الثانى أفرد مسألة أخرى لبحث كلمة (سَمَاء) وجمعها على (فعايل) قائلا : هذه مسألة ليس هذا موضعها ، ولكنا كتبناها هاهنا

ووطأ للحديث بقول الشاعر : * سَماءُ الإلهِ فَوْقَ سَبْعِ سمائيا * (١)

وبين أن الشاعر جاء بصورة الجمع هذه على غير الأصل من ثلاثة أوجه :

الأول : أنه جمع (سماء) على (فعايل) من حيث كان واحداً مؤنثاً ، فكأن الشاعر شبهه بشِمال وشمَائِل ، ونحو ذلك الجمع المستعمل فيه فعول دون فعايل ، كما قالوا : عناق وعنوق . وقوله : تَلُفُّهُ الرِّيَاحُ وَالسُّمَىَّ .

الثانى : أنه قال : سمائى وكان القياس الذى عليه الاستعمال سَمَايَا فجاء به هذا الشاعر لما اضطر على القياس المتروك فقال : سمائى . ثم شرع بعد ذلك فى تبيين أصل كلمة سماء ، وأنها على وزن فَعَال ، ولامها معتل والهمزة منقلبة فيها عن الواو لوقوعها طرفاً بعد ألف ، ويضرب الدليل تلو الدليل حتى يثبت ماذهب إليه من خروج الشاعر عن الأصل .

أما الوجه الثالث : فهو أن حكم (سماء) إذا جمع مكسراً أن يجمع على (فعائل) ولكن الشاعر جمله بمنزلة ما لامه صحيح وأثبت قبله فى الجمع الهمزة فقال : (سماء) كما قال : جَوَار ، ثم حرك الياء بالفتح فى موضع الجر كما تحرك جوارى وموالى ، فصار سمائى مثل (مَوَالَى مَوَالِيَا) وقول الشاعر :

* أبيت على معارى فاخرات *

وختم هذه المسألة يقول : «آخر المسألة ، عاد إلى عمود الكتاب » (٢)

---

(١) الكتاب /٥٩ .
(٢) التعليقة ١١٤/أ ـ ١١٥/أ .

وإذا نظرنا إلى هذه المسألة لم نجد لها علاقة بما قبلها ولا بما بعدها من التعليقات ، لكن لم ساقها أبو على هنا ؟ ذلك مالا يمكن القطع به ، وإن كان الظن يغلب على أن أحداً استوضحه عن هذه المسألة فيما كان يفسر مسائل الباب الذى بين يديه . فأحبّ أبو على أن يثبت الجواب فى حينه، معتذراً بأن هذا الموضع ليس بموضع لمناقشتها .

وليست هذه المسائل وحدها هى المواضع التى تميزت بالتدقيق والتفصيل فى التعليقة ، ولكنها سيقت هنا أمثلة لأسلوب أبى على فى معالجة قضايا « الكتاب » والتعليق عليها .

وإذا نظرنا إلى منهج أبى على فى تعليقاته ، فإنا نجده يقيمه على الجدل وتجويد العلة ، وحسن القياس ، وهو منهج تميزت به كتبه ، وعرفه عنه تلاميذه ، فهذا ابن جنى يقول عنه : « ولله هو ، وعليه رحمته ، فما كان أقوى قياسه ، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ، فكأنه إنما كان مخلوقاً له »(١) . وهو يقرر أن « الحمل على القياس والأمر العام أولى حتى يحوج إلى الخروج عنه أمر يضطر إلى خلافه ويخرج عن الشائع الواسع »(٢) .

كما أن أسلوبه تشيع فيه المصطلحات المنطقية على نحو قوله مثلا : «وحكم الخاص أن يكون من العام ، ويستحيل كون العام من الخاص ، وهذه

(١) الخصائص ٢٨٦/١ ــ ٢٧٧ .
(٢) انظر الحجة ، جـ ١ ، ق ٧٣ .

الأمثلة تدل أيضا على معنيين ، أحدهما بائن من الآخر والأحداث تدل على معان مجردة مفردة والمفردة فى الرتبة أسبق من المركبة » (١) .

ولما كان القياس من مناهج الفقهاء ، فإن فقه أبى على بمسائل النحو تناول هذا الأصل فطبقه فى التعليقة على نحو قوله : « إن حكم القياس أن يكون عليه حتى يقوم ثبت على خلاف ذلك » (٢) . وقوله : « وأجمعوا على حذف (كل) ، و (ترى) » (٣) . والإجماع من أصول الفقهاء ـ كما هو معلوم ـ

ولعل فيما يأتى من الأمثلة ما يلقى الضوء على اهتمام أبى على بالعلة النحوية وقدرته على تجويدها .

لقد علل لِمَ كان اختيار النحاة للألف دون الواو فى المثنى فى حالة الرفع ، فى حين يرفع الواحد بالضم وهو الأصل ، علل بأنهم فعلوا ذلك ليفصلوا بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية ، فلو قيل زيدون فى التثنية والجمع ، لالتبس التثنية بالجمع ، كما أنه لو جعلت التثنية والجمع بالواو فى الرفع لزم أن يجعل النصب فى التثنية والجمع بالألف ، وذلك غير جائز لأنه لا ينفصل الاثنان من الجميع » (٤) .

---

(١) المسائل العسكريات /٣٢ ، وانظر التعليقة ٣٥/ب ، ٤٢/ب ، وانظر المسائل البغداديات /١٠١ .

(٢) التعليقة ١٨٢/ آ .

(٣) انظر الكتاب ٣٣٠/٢ ، التعليقة ق ١٨٠ .

(٤) التعليقة ق ٦ ـ ٧ أ .

كما علل أبو على لعدم جواز تثنية النصب بالألف ، على الرغم من أن نصب الواحد الذى هو الأصل بالفتحة ، بقوله : « لم يجعلوا النصب ألفا فى التثنية ليكون النصب فى التثنية مثل النصب فى الجمع ، لأنه قد لزم أن يكون الجمع بالياء إذا لم يجز كونه بالواو ولا بالألف ، فلما لزم هذا فى الجمع أتبع التثنية ، لأن التثنية إلى الجمع أقرب منها إلى الواحد ، وأشبه به فكان اتباعه إياه أولى »(١) . واستأنس برأى المبرد فى ذلك وهو « أنه لو كان النصب بالألف فى التثنية والجمع كان ينفتح ماقبل الألف ، لأن الفتح لازم لما قبلها ، فتكون التثنية والجمع شيئاً واحداً ، ولم يكن يمكن فى الألف ما أمكن فى الياء من فتح ماقبلها فى التثنية ، وكسر ماقبلها فى الجمع »(٢) .

هذا المنهج فى البحث لانكاد نراه عند النحاة فى القرنين الثانى والثالث الهجريين ، ويكاد يكون من مميزات الدرس النحوى فى القرن الرابع الهجرى لتأثر هؤلاء النحاة بعلوم عصرهم المختلفة من جدل ومنطق وفلسفة ونحوها ، انظر معى كيف استخلص أبو على أن الاسم المبنى لاحرف إعراب فيه حين نظر فى عبارة كان قد قالها سيبويه مجملة دون تفصيل وهى قوله :

« فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة » (٣)

---

(١) التعليقة ق ٧/ أ .
(٢) انظر القضية فى الكتاب ٤/١ ، والتعليقة ق ٦ ــ ٧ .
(٣) الكتاب ٣/١ .

قال : « فلو كان لغير المعرب عنده حرف إعراب لما كان فى قوله الرفع والنصب لحروف الإعراب إذا كانت حروف الإعراب عنده تكون فى المعرب والمبنى تخصيص ولا تخليص لما تستحق الرفع والنصب » (١) .

ثم إن الترتيب المنطقى واضح من أسلوب أبى على فى ترتيب النتائج بعضها على بعض من نحو قوله : فقد نص هنا (سيبويه) على أن المبنى ليس آخره بحرف إعراب .

وإذا لم يكن فى المبنى عنده حرف إعراب ، وإنما حرف الإعراب فى المعرب والتثنية معربة ليست بمبنية وكذلك الجمع ، وجب أن يكون فيه حرف إعراب ، وإذا كان فيه حرف إعراب ، فواجب أن يكون فيه إعراب . . . .

ومن حيث كان معرباً وجب أن يكون له حرف إعراب ، ومن حيث كان له حرف إعراب ، وجب أن يكون فيه إعراب (٢) .

هذا الاستقراء الذى قاد أبا على إلى هذه النتيجة واحد من خصائص الدراسة النحوية فى هذا القرن ، والتى لا تسلم بالحقيقة إلا بعد تمحيص وجدل ، ولا تقبلها إلا بعد قناعة يدعمها الفكر ويؤيدها الدليل .

أما أسلوب الجدل فظاهر فى التعليقة على نحو قول أبى على : « فإن قيل : إن الهمزة ثانية فى كل أحوالهم الاسم . . .

---

(١) التعليقة ٥/ أ .
(٢) التعليقة ٥/ أ ـ ب .

قيل له : حرف اللين فى أخيك وبابه مثــل الهمزة فى أنه حرف إعراب» .

وفى مناقشته ماهية الياء فى مثل (تفعلين) ، قرر أن هذه الياء لا تخلو من أن تـكون علامة مجردة من الضمـير ، أو أن تـكون ضميراً ، فإن كانت علامة لزم أن تثبت فى فعل الاثنين كما ثبتت التاء فى قامتا ، فلما حذفت ولم تثبت علم أنها ضمير لا علامة ، وأخذ يقلب الأمر على وجوهه المحتملة ويفترض أن قائلا قال له : ما أنـكرت أن تـكون علامـة . . . فيجيب عليه بقوله : قيل له . . . ويفترض افتراضاً آخر : « فإن قال القائل: فهلا تثبت العلامة التى هى ضمير المذكر فى مثل « أنت تفعل » إن كان الياء ضميراً ليس بعلامة وهلا ذلك امتناع ثباته على هذا أنه ليس بضمير؟.

قيل له : إن هذا الموضع لمـا التبس فيه الصنفان أظهر الضمير ، فإنما علمنا أن التاء فى فعلت علامة لثباتها مع علامة الضمير ، لأنها لو كانت ضميراً لم تثبت »(1) .

وفى قول عمر بن أبى ربيعة :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُود وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

بيّن أبو على جواز دخول الفعل (قَلَّ) على فعل آخر هو (يَدُومُ) لأن الفعل (قَلَّ) دخلت عليه (ما) فـكفّته عن العمل وهيأته للدخول

(1) التعليقة ٨/ب ، ٩/ أ .

على الفعل كما تهيء (رُبَّ) للدخول على الفعل ، ثم أخذ يفترض أن قائلا قال : كيف جاز دخول (قلّ) على الفعل على مذهب سيبويه وهو فعل ، والفعل لا يدخل على الفعل ولا معنى له فيه ؟ ويرد بقوله : قيل له : جاز ذلك لمضارعة هذا الفعل حرف النفي ...» ويضرب الأمثلة لتقوية حجته (١) .

وحصر المواقف الجدلية في التعليقة ليس سهلا فقد بث أبو علي روح الجدل في مناقشاته وحواره في مواضع مختلفة يعضده في ذلك معرفته القرآنية وخبرته القياسية ، فهو مثلا يروى أقوال شيخيه أبي بكر وأبي إسحاق في المميز إذا كان عدداً وجوازا جعله واحدًا أو جمعاً وأن القرآن جاء على كلي القولين فقال تعالى ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾ وقال ﴿ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ فيقول : إنما يفرد المميز مع العدد ولا يجمع لأن العدد يدل على الجمع » (٢) . ومثل ذلك مبثوث في ثنايا التعليقة (٣) .

وقد وقف أبو علي مليًّا عند قول سيبويه : « واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض » . فأيد ما ذهب إليه سيبويه من أن الأسماء هي الأول للأفعال ، ولأن الأفعال مأخوذة من المصادر والمصادر أحد أنواع الاسم ، واستدل على ذلك بأدلة تتصل بالصياغة والدلالة على الحدث والزمان ، كما استدل بأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل ، وأن كل ما وجد من الأفعال في اللغة وجد معه اسم ، وليس العكس وهذا من أدلة أولية

---

(١) التعليقة ١٠/ب .

(٢) التعليقة ٤١/ أ .

(٣) انظر : ٢١/ب ، ٢٣/ب ، ٧١/ب .

الاسم ، وأنه أكثر من الفعل فى العدد ، والأكثر فى العدد أكثر فى الاستعمال ، والأكثر استعمالا يكون أخف على الألسنة ؛ لأن النطق به أوسع ، والمتكلم به أدرب وهو عليه أسهل ؛ وهذه الدربة بحسب كثرة العادة .

وقد استفاد من معرفته باللغة الفارسية فى تعليل ما ذهب إليه من خفة الاسم وثقل الفعل ، بالقياس إلى ثقل الفارسية على العربى لقلة اعتياده النطق بها ، كما أن العربية ثقيلة على الفارسى الذى لم تكثر فى عادته ولم يرتض بهما ، ووجه ما ذهب إليه النحويون من اعتبار العجمة إحدى موانع الصرف لثقل اللفظ الأعجمى على المتكلم العربى كما علل أن احتمال الأسماء للزيادة راجع لخفتها ، وأن الأفعال لثقلها لا تحتمل الزيادة ، ولكنها تحتمل الحذف والنقصان ، ولذا لحقها السكون والجزم(١) .

ومما يتصل بالقياس عند أبى على فى تعليقته حديثه عما أميل على غير قياس الوارد عند سيبويه(٢) . فعلل اعتلال بعض حروف الكلمة الممالة ، وقال : « كره أن تمال الألف من (مال) فى جميع الأحوال ، كما أميل فى الجر ، لأنه لو أميل صار مثل : (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) ، وما لا اعتلال له ، لاحق فى اللام ، والعين المعتل أقوى من اللام المعتل ، لأن العين تصح حيث تعتل اللام ، وإذا كان أقوى وجب أن يكون أقرب إلى الصحيح ، وإذا

(١) التعليقة ٩/ أ ـ ب ، وانظر الخصائص ٢٥٢/١ ـ ٢٥٣ ، البغداديات ق/٢٤٩ ، وانظر التعليقة ق ١٠٤ أ ، ١٠٥ ب ، ١٨١ ب .
(٢) الكتاب ٢٦٤/٢ .

كان أقرب إلى الصحيح وجب أن يلحقه الإعلال أقل مما يلحق اللام ، لأنه أدخل فى باب الصحيح ، فكما لا يغير الصحيح ، يجب ألا يغير ما كان أقرب إليه »[1] .

ونحو ذلك التعليل لضعف قياس ألف (مَال ، وبَاب) على ألف (غزَا) فى الإمالة ، لأن الأولين فى الأسماء ، والثالثة فى فعل ، والفعل يلحقه الإعلال أكثر ، لما يلحقه من ضروب التصاريف [2] .

انظر إلى قياسه الإمالة فى المنفصل والمتصل على الإدغام فى المتصل والمنفصل نحو (مفرّ ، ومَردّ ، وقوم مومى ، والمال لك ...) [3] .

وتظهر قدرته على التعليل عندما نقرأ ما اعتل به فى مخارج الحروف [4] . وزيادة الهمزة فى (أول)[5] ، وأن التاء فى (ترتب) أصل حتى يقوم دليل من الاشتقاق أو مايقوم مقامه على زيادتها[6] .

وبصفة عامة عندما نقرأ التعليقة سوف لا نجد باباً يخلو من قياس أو تعليل منطقى ، أو جدل عقلى يصوغه أبو على صياغة الخبير بمشكلات كتاب سيبويه .

---

(١) التعليقة ق ١٦٨/ب .
(٢) انظر التعليقة ق ١٦٩/ أ .
(٣) التعليقة ق ١٧٠/ أ .
(٤) انظر التعليقة ق ١٦٦/ب ، ق ١٦٩/ أ .
(٥) التعليقة ق ٩٦/ب .
(٦) التعليقة ق ٩٧/ب .

وبعد : فيحسن بنا وقد سمحنا لأنفسنا بالتجوال الحر في نص التعليقة أن نجمل القول في أسلوب صاحبها فنقول :

ـ يبدأ أبو علي تعليقاته على عبارة سيبويه بقوله :

(قال أبو علي) ـ في أكثر المواضع ـ

وقوله : (أي) ـ كثيرا ـ

وقوله : (يريد) ، (يعني) ـ أحيانًا ـ

وقوله : (يقول) ـ أحيانًا أخرى .

وقوله : (قلت) ـ قليلاً .

ـ أما قوله : (قال) فإنه يعني به سيبويه غالباً ، إلا أن ماينقله أحياناً بعد هذه الكلمة لانجده في كتاب سيبويه ، وهذا أفسره من عدة وجوه :

١ ـ إما أن يكون أبو علي قد اعتمد على نسخة أخرى من الكتاب وأن النسخة التي وصلت إلينا تنقصها تلك النقول .

٢ ـ وإما أن يكون القول لأبي علي نفسه ، ولكن الناسخ أهمل ذكر اسمه .

٣ ـ أو أن يكون ذلك القول لأحد شيوخ أبي علي أو النحاة السابقين له وأهمل الناسخ ذكره أيضا .

ـ تأتي تعليقات أبي علي غالباً بعد إيراد عبارة سيبويه ، وقد تعقب ماينقله عن النحاة السابقين ، ثم قد يردف عبارته المألوفة (قال أبو علي) مرتين في مكان واحد ، دون فاصل بينهما .

ـ يلجأ أبو علي إلى الاختصار كثيراً ، فتراه يترك بعض أقوال سيبويه والسياق محتاج لإيرادها ، بل إن الرغبة في الاختصار كانت وراء اختصاره عنوانات الأبواب ، والاقتصار على كلمة واحدة أحياناً عند الاستشهاد بالشعر ، أو اجتزاء بعض ألفاظ الأمثال المستشهد بها .

ـ قد يكتفي أبو علي في شرح بعض الموضوعات بإيراد مايراه من أقوال النحاة السابقين ، ولا يردف ذلك بشيء من عنده .

ـ الغالب في التعليقة أن يكون التعليق أطول من نص الكتاب ، إلا أنه في بعض الأحوال يكون النص المنقول أطول من التعليق .

ـ ميل أبي علي إلى الاختصار يدفعه أحياناً إلى الإشارة والتلميح إلى الشاهد الشعري دون ذكر ألفاظه ، فقد أشار مثلا إلى قول ابن الصعق دون أن يذكر البيت الذي تتعلق به الإشارة (١) .

ـ يحذو أبو علي حذو سيبويه في الإسناد إلى شيخه ، فسيبويه عندما يقول : (سألته) ، أو (قال) فإنه يعني الخليل ، كذلك يفعل أبو علي في الإسناد إلى أستاذه ابن السراج .

ـ يذكر بعض أفكار سيبويه ، فيتوهم القارىء أنه سيعلق عليها ، لكنه مايلبث أن يتركها دون مساس ، ويعلق على أخرى دون أن يشير إليها من قريب أو بعيد .

ـ يغرق أبو علي أحياناً في التعليلات ، مما يؤدي إلى استغلاق المعاني ، حتى إنه هو نفسه يحس بالغموض ، فيلجأ إلى تفسير عبارة ، فتراه مثلا

---

(١) التعليقة ق ٨٦/ب ، الكتاب ١/٤٦٠ .

يقول بعد كل جملة (أعنى ..) ونحو ذلك ، وهذا ملحوظ فى أبواب الصرف أكثر منه فى الأبواب النحوية .

- يسلك أبو على سبيل المناطقة فى الاحتجاج والتعليل ، فتراه أحيانا ، يقدم العلل أولا ، ثم يرتب عليها النتائج ثانياً .

- يتصرف أبو على أحيانا فى صياغـة عنوانات الأبواب توخياً للاختصار ، كما أنه يتصرف بالزيادة فيها أحياناً أخرى .

شخصية أبى على النحوية :

أبو على بصرى المذهب ، لكنه مستقل الرأى ، لاتدفعه بصريته إلى متابعة القدماء دون قناعة ، كما لاتدفعه إلى مخالفة الكوفيين دون دليل. وقد لحظ الدارسون من قبل هذه الخصلة فقال أحدهم : « لم يكن أبو على فى بصريته يلوك كلام الأئمة ، ويتقبل آراءهم على علاتها ، متابعة لهم أو عصبية ، ولكنه كان يناقش المسائل ، وينظر فى أدلتها حتى يتبين له وجه الرأى ، فيأخذ به أيًّا ما كان موقعه » [1] . فقد خالف الخليل فى مسألة الاشتقاق الحركات من الحروف[2] وغلّط سيبويه فى غير مسألة [3] ووافق أستاذه ابن السراج فى تخطئه سيبويه فى (فنعلول) وهو اسم [4] ،

---

(١) مقدمة الحجة ١/١١ - ناصف ورفاقه . وانظر أيضا مقدمة سر صناعة الاعراب ١/٣٤ ، مقدمة الايضاح / ص ج .
(٢) انظر الكتاب ٢/٣١٥ ، والتعليقة ق ١٧٩/ أ .
(٣) انظر التعليقة ق ١٨٢/ أ ، ق ٣٥/ أ .
(٤) الكتاب ٢/٣٣٧ .

فقال : « قال أبو بكر : هذا غلط فى الكتاب ، وليس فى كلام سيبويه أعنى (فنعلول) ، لأن هذه النون ليست زائدة ، إنما هى من أصل الكلمة فهذا يدلك على أن وزنه فى هذا الموضع بفنعلول غلط وقع فى الكتاب . قال أبو بكر : لم أجده فى نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ» (١)

فإذا اختلف نحاة البصرة رأيته يعرض حججهم ويفند آراءهم ، ثم يرجح مايراه أولى بالترجيح ، فعندما عارض أبو عثمان سيبويه فى صرف (أفعَل) من قولك : هذا رجل أفعل (٢) ، وغلط سيبويه ، إذ يرى صرفه ، وقال أبو العباس المبرد : لم يصنع أبو عثمان شيئاً ، فسّر أبو على مراد أبى العباس ، ووضح قول سيبويه ، وختم الحجاج بقوله : « فقول سيبويه إذاً صحيح »(٣) .

ومرة وقف إلى جانب سيبويه من حيث غلطه أبو العباس المبرد فى إحدى مسائل العطف الواردة فى الكتاب (٤) . فقال أبو على — بعد أن حكى المسألة : « وهذا الاعتراض الذى حكيناه شبيه بالمغالطة .. » ثم علل لما ذهب إليه (٥) .

كما وقف مع سيبويه فى مواقف أخرى ورد مسائل الغلط التى رويت

(١) التعليقة ق ١٨١/ أ .
(٢) الكتاب ٢/٦ .
(٣) التعليقة ق ٢٨ — ٩٩/ أ .
(٤) الكتاب ١/٤٢٨ .
(٥) انظر التعليقة ق ٢٧٦ — ب .

عن أبى العباس(١) ، وقال مرة : « غلط عليه أبو العباس ... (٢) » واحتج مرة على الأخفش وقال : « وقول أبى الحسن هنا حجة عليه فى حمله (ما أحسن زيداً) على أنه بمعنى (الذى) (٣) .

ومرة رفض ماذهب إليه بعض النحويين فى المسائل قائلا : « وزعم بعض منتحلى العربية أن (الأول) مأخوذ من آل ، يؤول ، أولا ، إذا رجع ، وهذا التقدير لايجيزه التصريف » (٤) .

ثم إنه لم يأبه أن يخطىء سيبويه نفسه وذلك على نحو قوله : « قوله (أى سيبويه) : إنه ليس بحرف إعراب ، فليس بصحيح ، لأن الدلالة على أنها حروف إعراب قائمة ، وأنها نهاية الاسم ومنقضاه ومايتم به ... » وليس لمن دفع أن يكون ذلك حرف إعراب حجة إلا الانكار بلا برهان » (٥) .

وهو على بصريته ينقل عن الكوفيين ويصف رواية ثعلب بأنها جيدة (٦) . كما يشير إلى رواية ابن السراج عن نسخة أحمد بن يحيى ثعلب للكتاب (٧) .

---

(١) انظر التعليقة ق ٧٣/ب ، ق ٨٣/ب .

(٢) انظر التعليقة ق ٩١/ب .

(٣) انظر التعليقة / ق ٩٢/ أ .

(٤) التعليقة / ق ٩٧/ أ .

(٥) التعليقة ق ٥ ــ ٦/ أ ، وانظر أيضا التعليقة ق ١٨٢/ أ ، ق ١٧٨/ب .

(٦) انظر التعليقة ق ١٨٠/ب ، ١٨١/ أ ــ ب .

(٧) انظر التعليقة ق ١٨١/ أ .

التعليقة فى آثار الدارسين :

إذا كان ورود التعليقة قليلاً فى قوائم الوراقين والمترجمين ، فإن اهتمام المتخصصين فى الدراسة النحوية بها كان ملحوظاً ، وهذا الاهتمام كان على رأس الأمور التى جعلت الباحث يقدم على تحقيقها مطمئناً من صحة نسبتها إلى أبى على ، وأن النسخة الخطية التى وقع عليها هى التعليقة نفسها ، فقد أحالت إليها بعض المصادر النحوية ، ناهيك عن نقل نصوص كاملة منها عند بعضهم ، فابن هشام ينقل عنها أحد وجوه التأويل فى مسألة الحكمة فى تذكير (قريب) ويقول : « هذا الوجه قال فيه أبو على الفارسى فى تعاليقه على كتاب سيبويه ــ رحمهما الله ــ مانصه : » هذا التقدير والتأويل فى القرآن بعيــد فاسد ، إنما يجوز فى ضرورة الشعر » (١) .

ونقل أبو حيان ماذهب إليه السيرافى وابن النحاس فى ترجمة « هذا علم ما الكلم من العربية » فى جعلهما (علمًا) مصدراً ينحل لأن الفعل المبنى المفعول ، و (ما الكلم) جملة استفهاميـة علق عنها العلم ، وأن التقدير : « هذا باب أن يعلم ما الكلم) أى أىُّ شىء الكلم من العربية . ثم قال : « ومنع الفارسى ذلك فى تعاليقه ، لأن المفعول الذى لم يسم

(١) مسالة الحكمة فى تذكير (قـريب) فى قـوله تعـالى : « ان رحمة الله قريب من المحسنين » /٤١ ، وانظر الأشباه والنظائر للسيوطى ١٨٩/٣ ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤ ، بيروت .

فاعله نائب عن الفاعل ، والفاعل لايكون جملة ، فكذلك نائبه » (١) .

أما عبد القادر البغدادى ، فقد عول على التعليقة كثيراً عندما شرح أبيات مغنى اللبيب ، وإليك بعض النصوص التى نقلها منها :

١ ـ الشاهد رقم (١٧) : وهو قول الشاعر :

أَيَا جَبَلَىْ نَعْمَانَ بِاللهِ خَلِّيَا   نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إلىَّ نَسِيمُهَا

ناقش بعض الوجوه الواردة فى تفسير هذا البيت ثم قال « » وقال أبو على الفارسى فى تعليقته على كتاب سيبويه : « قوله : وقد يستعملون هذه التى للمد فى موضع الألف .

قال أبو على : إذا ناديت المقبل عليك بما تنادى به المتراخى البعيد نحو (يا ، وهيا) كان بمنزلة قولك : يا أبا فلان للمقبل عليك ، توكيداً فى استعطافه ، وإن كنت قد استغنيت عن دعائه بإقبالك عليه » (٢) . وهذا النص فى التعليقة دون زيادة ولا نقص (٣) .

٢ ـ الشاهد رقم (٢٧) وهو قول الشاعر :

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ
عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لايَزَالُ يَزِيدُ

قال البغدادى : قال أبو على فى تعليقته على كتاب سيبويه : قوله :

---

(١) انظر منهج السالك /١١٧ وهذه المسالة فى التعليقة ق٢ب .
(٢) شرح أبيات مغنى اللبيب ٦٨/١ .
(٣) انظر التعليقة ق ٤٩/ أ .

(ما إن رأيته)، (إن) لغو ، و (ما) مع الفعل بمنزلة المصدر ، فهو فى تقدير : رجه رؤيتك إياه ، أى وقت رؤيتك إياه ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه .

فكأن الشاعر شبه التى مع الفعل بمعنى المصدر بالنافية لاتفاقهما فى اللفظ ، انتهى (١) . والنص بتمامه فى التعليقة (٢) .

٣ ـ الشاهد (١٩٦) ، وهو قول الشاعر :

يَغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلاَبُهُمْ ... لاَيَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ المُقْبِلِ

على أن (حتى) فيه ابتدائية .

قال : « قال أبو على الفارسى فى تعليقته على الكتاب » : يعنى لو كانت الجارة للاسم لوجب أن تفتح (انّ) بعدها ، لأن تلك لاتدخل إلا على اسم ، لأن (حتى) لو كانت الجارة ، ولم تكن التى هى بمنزلة حرف من حروف الابتداء لاتنصب الفعل بعدها ، كما ينجر الاسم بعدها ولم يرتفع (٣) . وهذا بنصه فى التعليقة دون تحريف (٤) .

٤ ـ الشاهد (٢٥٢) وهو قوله :

* أَقَبَّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ *

قال البغدادى : « ولم يكتب السيرافى هنا شيئاً ، وكتب أبو علي هنا فى تعليقه على الكتاب .

---

(١) انظر ق ١١٧/ب .

(٢) انظر ق ١١٧/ب .

(٣) شرح أبيات مغنى اللبيب ٣/١٢٥ .

(٤) انظر التعليقة ، ق ٧٠/ب .

قال أبو على فى « التعليقة » : (عَلُ) لامه واو ، فحذفت كما حذف لام (غَدٍ) ، لا كما يحذف من عمٍ وشَجٍ لالتقاء الساكنين ، والدليل على ذلك قولهم : (من عَلُ) فبنوه على الضم ، كما بنى (من قبلُ) ولو كانت مثل قولك : (عَمٍ) لوجب أن تكون (عَلاَ) ، فتثبت لام الفعل لأنه ليس فيه شيء يجب أن يسقط له شيء من ساكن اجتمع معه انتهى (١) وهذا النص بتمامه موجود فى التعليقة (٢) .

٥ ـ الشاهد : (١٣٨) وهو قوله :

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ
نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَانَدْرِى

قال البغدادى : « قال أبو على فى تعليقته على كتاب سيبويه : قولهم : (ليُمْنُ الله) . فعلى هذا لو كان (أيمن) جمعاً لسكان (لايمن) إذا خفف ، انتهى كلامه (٣) .

وقول المصنف : ويلزمه الرفع بالابتداء ، حققه أبو على فى التعليقة فقال : (لعمر الله) اسم مبتدأ ، وخبره محذوف » (٤) .

٦ ـ وهناك نقول من التعليقة وإحالات إليها عند الشاهد رقم (٥٣) ،

---

(١) شرح أبيات مغنى اللبيب ٣/٣٦١ ٣٦٢ .

(٢) انظر ، ق ١٠٨/ب .

(٣) هذا النص طويل وهو فى التعليقة ق ١٤٥/ب ، ١٤٦/ أ دون نقص أو زيادة .

(٤) انظر بقية النص فى شرح أبيات مغنى اللبيب ٢/٢٦٩ ـ ٢٧٠ ثم انظر التعليقة ، ق ١٤٦/ أ .

ورقم (٤٨١) ورقم (٥١٢) ورقم (٥٣٣) ، والشاهد رقم (٥٩٦) ، والنصوص المنقولة فى هذه المواضع هى نفسها النصوص الموجودة فى نسخة التعليقة من غير زيادة ولا نقص ، ولولا خشية الإطالة وإملال القارىء لذكرت النصوص هذه كلها ، ولكن يكفى أن يعود القارىء إلى هذه المواضع من شرح أبيات مغنى اللبيب ثم إلى التعليقة فى أوراقها : ق ٩٣/أ ق ٣٨/ب ، ق ٧٧/أ ، ق ٣٦/أ ، ق ٩٦/أ على الترتيب .

يضاف إلى ذلك ما نقله البغدادى عن التعليقة عندما استشهد بقول المرار الأسدى :

أَعَلاَقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكِ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ

ومخالفته لرأى أبى على فيما ذهب إليه فى أمر (ما) هنا[1] .

وإذا ما رجعنا إلى كتب أبى على نفسه وجدنا تشابهاً نصياً بين التعليقة وبعض كتبه فى مسائل كثيرة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر : فإن كلامه عن (ما) فى التعليقة هو بنصه فى المسائل الشيرازيات[2] فالتقسيم واحد فيهما ، والأمثلة هى هى فى الكتابين ، وبمقارنة هذا النص بما جاء فى المسائل البغداديات ، نجده لا يختلف إلا من حيث التفصيل والإطناب[3] .

---

(١) انظر الخزانة ٤/٤٩٣ ـ ٤٩٤ .

(٢) انظر المسائل الشيرازيات ق ٢٨ ، والتعليقة ق ٢ب ـ ٣ .

(٣) انظر المسائل البغداديات /٢٤٧ وما بعدها .

وفى المسائل البغداديات(١) عقد الفارسى مسألة حول بيت عمرو بن شأس الأسدى :

بَنِى أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بلاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذو كَوَاكِبَ أَشْنَعَا

وهذه المسألة بنصها فى التعليقة (٢) .

وفى البغداديات نصوص كثيرة هى عينها فى التعليقة ، وهى فى جملتها تتناول مسائل واحدة فى الكتابين ، حتى لقد سددت بعض النقص الواقع فى التعليقة من المسائل البغداديات وأشرت إلى ذلك فى مواقعه .

فالنص الذى نقله الفارسى عن شيخه ابن السراج فى إجراء (ما) مجرى (ليس) فى قول الفرزدق :

فَأَصبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذ مَا مِثْلَهم بَشَرُ(٣)

هو نفسه الذى أثبته فى التعليقة (٤) .

ومثل ذلك ما أثبته من رأى حول قول الشاعر :

صَدَدتِ فَأَطوَلتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلى طُولِ الصُّدود يَدُومُ

فهو مثبت فى أكثر من كتاب (٥) .

---

(١) انظر المسألة ص٥٤٥ .
(٢) انظر الورقة ١٣ب .
(٣) المسائل البغداديات /٢٨٦ .
(٤) ق ١٦ أ .
(٥) انظر المسائل البغداديات /٢٩٦ ـ ٢٩٧ ، والتعليقة ق ١٠ ، وانظر الرأى فى المسائل الشيرازيات ق ١٥٧ .

أما المسألة الرابعة والستون من المسائل البغداديات (ص ٥٤٣ ـ ٥٤٤) المتعلقة بالبرهان على أن الأسماء أوائل للأفعال ، فإنها موجودة بلفظها نصاً في التعليقة (١) .

وليس هذا هو كل ما وجد من تشابه فى نصوص الكتابين، ولكنه مثال لاستفادة أبى على من تفسير مسائل الكتاب فى أكثر من مناسبة ، الأمر الذى يجعل طلابه يثبتون ما سمعوه عنه حيثما بلغهم، فإن فسر المسألة فى بغداد ضمنوها مسائله البغدادية . . وإن أعادها فى دمشق أو شيراز نسبت إلى المسائل المسماة بذلك الموقع ، ولما كانت التعليقة لا وطن لها تنسب إليه ، ولكنها تتصل بمسائل فى الكتاب وحسب ، رأيتها تشتمل على مسائل مختلفة قد يضمنها أبو على أو يضمن بعضها أحد كتبه الأخرى المعروفة بالمسائل المنسوبة إلى بعض المدن أو الأشخاص .

وفى كتاب الإيضاح عقد أبو على مسألة حول جواب قوله : « آلْحَسَنُ أم الْحُسَيْن أفضل أم ابنُ الْحَنَفِيَّة» (٢) ، وعالجها بالأسلوب نفسه فى التعليقة (٣) وعنه نقلها ابن جنى (٤) كما نقلها ابن الشجرى مسندة إلى أبى على (٥) .

---

(١) التعليقة ق/٩ .
(٢) الايضاح /٢٩١ .
(٣) انظر الخصائص ق /٩٥ ب .
(٤) انظر الخصائص ٢/٢٦٦ .
(٥) انظر أمالى ابن الشجرى ٢/٣٣٦ ـ ٣٣٧ .

ثم مسألة تصحيح الياء فى قراءة أبى عمرو « يَا صَالِحُ ايْتِنَا » وأنه جعل الهمزة ياء ولم يقلبها واواً ، فإنك ترى المعالجة واحدة عند أبى على فى أكثر من مكان (١) .

وبصفة عامة فإن السند فى التعليقة وفى كتب أبى على الأخرى واحد فتراه يسند إلى : أبى بكر عن أبى العباس عن أبى عثمان ، وينقل عن أبى الحسن الأخفش وأبى إسحاق الزجاج عن أبى العباس ، عن أبى عثمان بل إن الأسلوب فى معالجة القضية الواحدة لا يختلف باختلاف كتبه ، وما ينقله عن شيوخه فى المسألة الواحدة لا يكاد يختلف نصه وإن جاء فى أكثر من مصدر .

وقل مثل ذلك عن شواهده وطريقة إيرادها فهو إن روى صدر الشاهد هنا ، لا تراه يكمله هناك ، وإن اكتفى بإيراد كلمة أو كلمتين من الشاهد فى موضع ، لا تراه يخالف ذلك فى موضع آخر ، ولعل الله ينسأ لى فى الأجل لأدرس المعجم الشعرى عند أبى على .

أما شواهد التعليقة فتسير على النسق التالى :

* يورد أبو على الشاهد كاملاً وهذا قليل .
* يكتفى برواية أحد شطرى البيت وهذا كثير .
* يكتفى بإيراد كلمة أو كلمتين مما هو محل الشاهد وهذا هو الغالب.

---

(١) انظر التعليقة ق/١٨٦ أ ، ١٦١ب ، المسائل البغداديات /١٧ وانظر الحجة ١/٢٦٠ ؛ وانظر المسألة عنه فى الخصائص ٢/٣٥٠ .

* قد يشير إلى بيت الشاهد دون ذكره أو ذكر بعض ألفاظه وهذا شائع .

* قد تتضمن إشارته إلى البيت ذكر بعض ألفاظه دون التنبيه على أنها من البيت ، كفعله وهو يروى عن شيخه أبى إسحاق رأيه فى بيت عمرو بن شاس (١) حين قال : « قال أبو إسحاق : لا يجوز أن يكون (أشنعا) خبر كان ... » أو نحو تعليقة على عبارة الكتاب « والاشراك على هذا التوهم بعيد » حيث قال : أى على وضع الجزاء موضع الاستفهام كبعد « ولا سابق شيئاً » (٢) .

إنه هنا يشير إلى بيت زهير :

بَدَا لِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

ولعلك تعجب حين ترى إشارته البعيدة التى لا تؤدى عبارته إلى معرفة المطلوب منها ، ولا يقود إلى ذلك إلا متابعة النص فى كتاب سيبويه ، اسمعه يقول مرة : « وليس كعلامة الإضمار لأنها فى اللفظ ، أى علامة الإضمار (كالنون) فهى أقرب إليها أى الأسماء المضمرة المتصلة أقرب إلى التنوين من المظهر » (٣) . قوله : (كالنون) هنا إشارة إلى النون التى تثبت مع التعريف فى مثل (الكاسرين) الواردة فى قول تميم بن أبى مقبل العجلانى :

---

(١) الكتاب ١/٢٢ ، التعليقة ق ١٤/أ .
(٢) الكتاب ١/٤٢٩ والتعليقة ق ٧٦ ب .
(٣) التعليقة ق ٢١/ أ .

يَا عَيْنُ بَكِّى حَنِيفًا رَأْسَ حَيِّهِمُ
الكَاسِرِينَ الْقَنَا فِى عَوْرَةِ الدُّبُرِ (١)

ومثل هذا قوله فى موضع آخر : « ... لايجوز أن ينصب (نَعَمًا) من أجل أن (تحْوُونَه) صفة » (٢) إنه يشير إلى ماجاء فى قول قيس بن حصين الحارثى :

* أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ *
* يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتُنْتِجُونَهُ (٣) *

ونحو من هذا إشارته إلى الشاهد فى بيت الأعشى :

وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَدَكْدَاكِ رَمْلٍ وَأَعْقَادِهَا
وَوَضْعِ سِقَاءٍ وَإِحْقَابِهِ وَحَلِّ حُلُوسٍ وَإِغْمَادِهَا (٤)

حيث قال : « لم يُبْتَدأ بأعقادها ونحوها منكرة كما ابتدىء بمثلك منكراً لم يقل : رُبَّ أعقادها كما قيل : ربَّ مثلك (٥) .

وغير ذلك كثير (٦) .

والذى يبدو أن هذا المنهج الذى يسلكه أبو على فى الاستشهاد يعود

---

(١) انظر الكتاب ١/٩٤ .
(٢) التعليقة ق ٢٠ ب .
(٣) الكتاب ١/٦٥ .
(٤) ديوانه /٩٧ ، الكتاب ١/٢٤٥ .
(٥) التعليقة ق ٣٤/ب .
(٦) انظر التعليقة ق ٥٥/ب ، ق ٥٨/ب ، ق ٥٩/ أ ، ق ٧٦/أ . ق ٧٨/ أ ، ق ١٧٥ ب .

إلى رغبته فى الاختصار التى شاهدناها فى اقتباساته وتعليقاته ، لكن هذا المنهج صعب الاهتداء إلى مراده أحيانا وجعل البحث يقصر دون الوفاء بما يجب ، فاغفر اللهم لى ولأبى على كل تقصير وتعقيد وخطل .

نسخ الكتاب التى اعتمد عليها أبو على :

اعتمد الفارسى على عدد من نسخ كتاب سيبويه ، وهو يشير إليها على النحو التالى :

قوله : « ولم أجده فى نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ » (١) .

وقوله : « وفى نسخة أبى العباس (يعنى المبرد) » (٢) أو قوله : « وليست هذه الكلمة فى نسخة أبى العباس » (٣) .

وقوله : « وفى النسخة الطاهرية » ويبدو أنها نسخة موثقة لأنه قال إنها قرئت على عبد الله بن هانىء صاحب الأخفش (٤) .

وقوله : « وفى نسخة أبى بكر » ويصف هذه النسخة بالصواب (٥) .

وقوله : والذى فى نسخة القاضى (٦) .

---

(١) التعليقة ق ١٨١/أ .

(٢) انظر التعليقة ق ٥٩/ب ، ٦٨/ب ، ١٥٥/أ .

(٣) التعليقة ٢٠٠/ب .

(٤) التعليقة ق ١٥٠/أ ، ١٥٢/ب ، ١٥٤/أ .

(٥) التعليقة ق ١٠٥/ب ، ق ١٠٦/ب .

(٦) التعليقة ق ٨٠/ب ، ١٠٦/ب ، ١٧٩/ب . والقاضى هو اسماعيل بن اسحاق بن اسماعيل الأزدى البصرى ، كان متفننا فيما
←

كما يشير إلى بعض النسخ دون أن يحددها أو يذكر أصحابها ، كأن يقول : « ووجدت هذه الحروف فى بعض النسخ » (١) . أو يقول : «وفى نسخة أخرى » (٢) .

ويشير أبو على إلى بعض مصادره فنراه يذكر المقتضب (٣) وكتاب الأبنية للجرمى (٤) ، كما يشير إلى مسائل الغلط لأبى العباس (٥) ، ويشير أيضا إلى كتاب العين (٦) ، ويشير إلى كتاب الباهلى فيما حكاه أبو بكر (٧) .

←

يأتى به من مقاييس فى العربية ، وكان المبرد يجله ، ويقوم له احتراما اذا رآه ، وكان المبرد وثعلب يجتمعان عنده وقد تناظرا فى مجلسه وحكماه بينهما ، توفى سنة ٢٨٢هـ . انظر تاريخ بغداد ٦/٢٨٤ ـ ٢٩٠

(١) التعليقة ق ١٢/أ ، ق ١٧٩/ب .

(٢) التعليقة ق ٥٩/ب ، ٦٨/ب ، ١٥٥/أ .

(٣) التعليقة ق ١٠٦/ب .

(٤) التعليقة ق ١٧٩/ب .

(٥) التعليقة ق ٩١/ب .

(٦) التعليقة ق ١٨٢/ب .

(٧) التعليقة ق ٨٦/ أ ، والباهلى هو محمد بن أبى زرعة الباهلى النحوى أحد أصحاب المازنى ، توفى سنة ٢٥٧هـ ، انظر طبقات النحويين واللغويين /١٢٠ ، تاريخ العلماء النحويين /٥٠ .

وصف المخطوطة :

تقع التعليقة فى إحدى عشرة ومائتى لقطة ، فى كل لقطة صفحتان ، وفى كل صفحة ثلاثة وعشرون سطراً ، متوسط كلمات كل سطر ثلاث عشرة كلمة ، ومسطرة الصفحة الواحدة ١٨ × ٢٦ سم ، خطها مغربى جيد ، منقوط فى معظمه ، ومشكول فى بعض حروفه ، عنوانات الأبواب ، وأوائل المسائل مكتوبة بخط أكبر حجماً وذلك قوله : (قال سيبويه) ، أو (قال أبو على) ، أو (قوله) ونحو ذلك .

ابتدأها بقوله « بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً » .

واختتمها بقوله : « تمت التعليقة والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين ، ورضى الله عن أصحاب رسول الله أجمعين ، وذلك بدمشق المحروسة ، سنة أربع وثلاثين وسبعمائة ، وكتبه لنفسه الفقير إلى رحمة ربه محمد بن حسن بن محمد الأندلسى المالكى ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين » .

يلى ذلك ختم بوقفه : « وقفه الوزير الشهيد على باشا ، رحمه الله تعالى بشرط أن لايخرج من خزانته » .

وعقب ذلك ختم المكتبة السليمانية متضمناً رقم المخطوطة المذكور آنفا وهو ٢٣٥٧

عملي في التعليقة :

بعد قراءة النص ، تبين لي تمام الكتاب وخلوه من النقص ، سعيت للحصول على نسخة أو نسخ أخرى ، ولما لم أجد ، رأيت أن إنقاذ ماوجد أولى من التفريط فيه ، ولاسيما أن أحد الباحثين عدّ هذه المخطوطة النفيسة من نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا (١) .

- نسخت الكتاب من أوله إلى آخره ، فتكونت لدى نسخة حديثة مقروءة من التعليقة .

- شرعت بعدها في المقابلة بكتاب سيبويه ، لاستخراج نصوصه التي علق عليها أبو علي .

- تتبعت النصوص الأخرى التي نقلها عن النحاة السابقين ، فشرق الفارسي وغرب في كتب النحو القديمة ، ولم يكن أمر الكشف عنها يسيراً ، وذلك مايعلمه كل من تصدى لخدمة كتب التراث .

- خرجت الآيات القرآنية ، ووجوه القراءة فيها ، فهيأ ذلك لي الوقوف مع القراء وكتب القراءات والتفسير .

- خرجت الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها - إن وجدت - ومن بعض كتب النحو .

- ترجمت للرجال المذكورين في التعليقة باختصار ، وذلك لشهرتهم وعدم الحاجة إلى إثقال الكتاب بما ليس للقارىء حاجة إليه .

---

(١) انظر نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ، ج ١ ، ص ٢٦٥ ، ط ١ .

ـ وقفت عند تعليقات أبى على فوجدت بعضها لاتحتاج إلى مزيد توضيح ، فتركته كما خلقه أبو على ، ووجدت بعض تعليقاته لاتكاد تنهض بالمعنى المراد فاضطررت فى بعض المواقف إلى إيراد عبارة سيبويه كاملة ، بغية الوقوف بالقارئ على الفكرة الكاملة التى كانت موضوع التعليق ، ورأيت فى كثير من المواضع أن أزيد الموضوع توضيحاً فأردفت بما قال السيرافى أو الرمانى حول تلك الجزئيات . ولم أنقل عنهما ما نقلت رغبة فى التزيد ، ولاحباً فى تطويل الكتاب ، ولكنه شعور منى بحاجة القارئ إلى مثل تلك الزيادات ، ولأوثقه معى على المعنى المتصل لما أغمض سيبويه ، ولم تنهض تعليقات أبى على بالكشف عن الغموض ، وتذليل الصعب ، يضاف إلى ذلك الرغبة فى نقل بعض جوانب هذا التراث الذى لم يتيض له النشر بعد ، ولعل فى ذلك نفعاً للقارئ الكريم من ناحيتين :

الأولى : اكتمال المعنى المراد من عبارة سيبويه .

الثانية : التعرف على مناهج شراح الكتاب فى معالجة قضاياه ، والنظر فى أساليبهم ، وهم يتناولون قضايا الكتاب بالتفسير والتحليل .

فإليك أيها القارئ أقدم التعليقة ، فإن وجدت خيراً فذلك من الله ، وإن وجدت زلة وتقصيراً فمنى وبتقصيرى ، وليست نتيجة إهمال أو كسل لكنها الطاقة البشرية المحدودة الموصوفة بالنقص ، وحسبى أنى لم أدخر جهداً فى تحسين عملى فى ناظريك ، ولكن الكمال لله وحده : « رَبَّنَا لاتُؤَاخِذْنَا إن نَسِينَا أو أَخْطَأْنَا » ، « رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ العَلِيمُ » .

كلمة شكر

وأنا أقدم التعليقة لدارسي النحو في أصوله ، يجب أن أنوه بالشكر لجامعة الملك سعود التي هيأت لي السبيل لدراسة هذا الأثر العلمي الأصيل، وأخص بالشكر مركز البحوث في كلية الآداب بالجامعة لدعمه المادي الذي كان له الأثر الحسن في إخراج هذا العمل إلى النور ، وكلمة شكر مخلصة إلى الأخوين محمد الجيلي إسماعيل ، وصلاح حسن محمد العاملين بمركز البحوث ، لما تجشماه من متاعب أثناء الطباعة الأولية لهذا الكتاب ، فجزاهما الله عني وعن طلاب العربية كل خير ، كما أشكر كل من قدم لي نصحاً أو معونة .

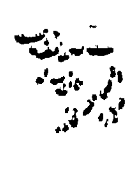
وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

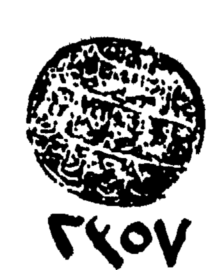
عوض بن حمد القوزي

الرياض في
١٥ شعبان ١٤١٠هـ
١٢ مارس ١٩٩٠م

نماذج من صفحات المخطوطة

[illegible]





صفحة العنوان

بسم الله الرحمن الرحيم . صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

هذا باب علم ما الكلم

قال أبو علي رحمه الله ...

اللقطة الأولى من المخطوطة وهي بداية الكتاب

احدى اللقطات من وسط المخطوطة

[illegible] ... قال سيبويه ... [illegible]

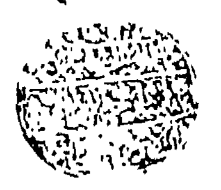
... قال أبو علي ... قال أبو بكر ... قال أبو العباس ... [illegible]

تمت التعليقة والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين

ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين ... [illegible]

سنة أربع وثلاثين وستمائة وكتبه لنفسه الفقير ... [illegible] ... حسين بن محمد

... [illegible]





الصفحة الأخيرة وتظهر عليها معلومات عن نهاية الكتاب ، ومكان النسخ

واسم الناسخ ، وختم الوقف ثم ختم المكتبة السليمانية *